

# السلطة الجزائرية تواصل اللجوء إلى مخزونها البشري

## أيمن بن عبدالرحمن

### خبير مالي على رأس حكومة إنقاذ



● حضور صمود فريق بن عبدالرحمن تبقى محل شك، في ظل استمرار أعباء الأزمة السياسية واستمرار القطيعة بين السلطة والشارع وصراع الأجنحة داخل المؤسسة الحاكمة.

● بن عبدالرحمن أمام تحدي التوفيق بين الطابع التكنوقراطي لحكومته وبين الشراكة الشكلية التي يريد رئيس الدولة إضفاءها على المشهد مع حلفائه السياسيين.

الإنتاج المحلي وتفشي البطالة خلال السنوات الأخيرة، وتراجع القدرة الشرائية بما يضع الجبهة الاجتماعية على صفيح ساخن بدأت ملامحه تتجلى في مسلسل مفتوح من الاحتجاجات، كان آخرها أزمة ماء الشرب المفاجئة والتي شملت بشكل كبير وسط البلاد وغربها.

تزامن اختيار بن عبدالرحمن مع قرار قضاء العاصمة بإيداع منسق الحركة الديمقراطية الإجتماعية المعارضة فحي غراس، بعد توقيفه الأربعاء بمسكنه في مدينة قسنطينة، ليضاف بذلك إلى نحو 300 موقوف ومسجون بسبب مواقفهم السياسية المعارضة للسلطة، وهو ما يوحي بان ملف الوضع السياسي الاقتصادي المشؤوم.. سنعمل جاهدين من ضمن صلاحياتنا، وإلا ما قبل بدء مشواره الحكومي بقرار كهذا.

وفي أول تصريح له قال بن عبدالرحمن "كلفني السيد رئيس الجمهورية بالإشراف على الحكومة الجديدة من أجل تطبيق فعال للبرنامج النهوضي للسيد رئيس الجمهورية الذي سيسمح للجزائر بالانطلاقة الاقتصادية المشؤومة.. سنعمل جاهدين كرجل واحد لتحقيق الجزائر الجديدة". ويوحى التصريح بان الرجل الأول في الحكومة سيعكف على تنفيذ البرنامج الانتخابي الذي وعد به تبون الجزائريين خلال الانتخابات الرئاسية التي أقرزته رئيسا للبلاد في انتخابات ديسمبر 2019، وهو البرنامج الذي أوجزه في 54 التزاما.

سيكون رئيس الوزراء الجديد متقلا بالملفات المترابطة على مدار السنوات الأخيرة، آخرها أزمة مياه الشرب التي خلفت حالة من الذعر والقلق لدى الشارع الجزائري، وطرحت دور الحكومة في التخطيط والاستشراف وتسيير وتسيير المخزونات الاستراتيجية في مختلف المجالات، لاسيما في ظل تسلسل الأزمات بداية من أزمة السيولة المالية والحوادث والكهرباء وبعض المواد الاستهلاكية ووصولاً إلى أزمة المياه مما يضع البلاد على حافة صيف ساخن بامتياز، فقد كانت الأرقام الاقتصادية الأخيرة صادمة للراي العام، بعد إعلان إدارة شركة سوناطراك النفطية المملوكة للقطاع العام، عن تراجع رقم أعمالها بنحو 40 في المئة، وهو ما يعكس الوضع الحرج الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري، على اعتبار أن سوناطراك هي الشركة التي تعيل الجزائر بنحو 98 في المئة من مداخيلها.

**الرأي العام الجزائري لا يزال يتذكر إجابات غير مقنعة لبن عبدالرحمن بشأن الأسباب الحقيقية لأزمة السيولة، حين عبر عن مقاربة السلطة حول «المؤامرة»، أو حين فشل في تحقيق التعهد الذي أطلقه عن استعادة العملة المحلية لقيمتها**



التي كانت تنتظر حكومة سياسية لاحتواء الأزمة التي تتخطى فيها البلاد منذ أكثر من عامين، بسبب انتفاضة الشارع ضد السلطة الحاكمة، وحمل تعيينه رسالة واضحة تعطي الانطباع بان أولوية السلطة في الظرف الراهن هو الجبهتان الاقتصادية والاجتماعية، وان الوضع السياسي وحتى أزمة الشرعية الشعبية للمؤسسات لم تعد تزعمها.

ومع ذلك باشر بن عبدالرحمن مشاورات سياسية مع الطبقة السياسية المتوجة في الانتخابات النيابية الأخيرة من أجل استكمال تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائق عليها، وهي الخطوة التي تأكد طباعها الشككي في ظل توجه السلطة إلى حكومة تكنوقراطية تضطلع بالملفات الاقتصادية والاجتماعية وتجاهلها لأزمة السياسية والمطالب الحكومية السياسية التي طالب بها بعض الأطراف.

وينتظر أن يعلن بن عبدالرحمن عن طاقمه الحكومي خلال الأيام القليلة القادمة بغية التفريغ الفوري لمخالفات الكثير من الملفات المترابطة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل الدعايات التي تركتها الأزمة الاقتصادية والجائحة الصحية العالمية على الاقتصاد المحلي الموجود في حالة احتقان حقيقي.

**هل يكفي الاقتصاد وحده**

وتعاني الجزائر من وضع مالي واقتصادي معقد بسبب تراجع مداخيل النفط والإنتاج ومعا، وجمود

شعبية للحكومة التي تعكف على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. وهكذا يكون بن عبدالرحمن مسنودا من سلطة ونفوذ الرئيس تبون، وبإمكانه التحكم في الطاقم الحكومي بمن فيهم الوزراء القادمين من الأحزاب السياسية على اعتبار أن الحكومة هذه المرة ينتظر أن تكون أكثر وفاء لرئيس الجمهورية من سابقتها التي تدخلت فيها عوامل خارجية تربط بمرکز النفوذ الفاعلة.

ويعد رئيس الوزراء الجديد واحدا من الصعيد البشري للسلطة الذي لجأت إليه رغم عدم نضجه، أو من الصف الثاني الذي تتم التضحية به بسهولة في حال حاجتها إلى تغيير شكلي تحت أي ضغط متتظر، فهو يبقى أحد الكوادر التي تخرجت من عرق المعاهد الإدارية في البلاد، والمرتبطة بالمناصب التقنية البعيدة عن الممارسة السياسية.

**رصيد كبير وتحديات معقدة**

بن عبدالرحمن تكنوقراطي لم ينتم إلى أي حزب سياسي ولم يسجل له أي ميل سياسي أو أيديولوجي معين، وفرغ طيلة مساره المهني في مناصب قطاع المالية بحكم دراسته القانون والمالية، وتخرجه من المدرسة الوطنية للإدارة، التي تمثل الخزان الأول لإنتاج الكوادر التي توجه للمؤسسات الرسمية للدولة، ومنها تخرج معظم المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس تبون.

ولد عام 1966 بالجزائر العاصمة، نشأ ودرس في المدارس المحلية، إلى غاية تخرجه بشهادة عليا في الاقتصاد والمالية، كما يحمل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والمالية، فضلا عن العديد من الشهادات في الإدارة والتدقيق، كما يقوم حاليا بتدريس شهادة الكتروا في العلوم الاقتصادية. بدأ مساره المهني بوزارة المالية مطلع التسعينات حيث شغل على التوالي منصب مفتش مالي على مستوى المفتشية العامة للمالية، وأصبح مفتشا عاما للمالية، ثم تولى منصب نائب مدير للرقابة على مستوى المفتشية العامة للمالية.

تم تعيين بن عبدالرحمن بعد ذلك كرئيس قسم مراقبة بنك الجزائر المركزي ثم محافظا للبنك، وعينه الرئيس تبون وزيرا للمالية خلفا لعبدالرحمن راوية. ومن أكبر المهام التي أسندت إليه في قطاع المالية رقمنة قطاعي الجمارك والضرائب، وإعداد مخطط للتعامل مع الدعايات الناجمة عن جائحة كورونا، وخلال فترة توليه مسؤولية القطاع، أطلق برنامجا وطنيا ضخما لتعميم الصيرفة الإسلامية بمختلف البنوك العمومية.

وجاء قرار تعيين بن عبدالرحمن مفاجئا للطبقة السياسية وفي مقدمتها الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية الأخيرة،

عن الوضعية المالية للبلاد، من طرف نواب في البرلمان المحلل، واثناء أزمة السيولة المالية التي ضربت البلاد خلال الأشهر الماضية.

**موظف مطيع**

لا يزال الرأي العام الجزائري يتذكر إجابات غير مقنعة لبن عبدالرحمن بشأن الأسباب الحقيقية لأزمة السيولة، بما عثر عن مقاربة السلطة حول "المؤامرة"، رغم أن الدوائر الاقتصادية والمالية دقت حينها أجراس الإنذار حول المازق المالي في البلاد، كما فشل في تحقيق التعهد الذي أطلقه حينها عن استعادة العملة المحلية (الدينار) لقيمتها تدريجيا بداية من نهاية العام 2020.

ويبدو أن الوزير الأول الجديد كغيره من الكثير من المسؤولين الكبار لا يحسن التواصل مع الآخرين وسريعا ما يدخل في مناقشات مع غيره حتى ولو كان زميلا له في نفس الحكومة، فخلال أزمة السيولة المالية تبادل تهم التقصير والخلل مع وزير البريد والاتصالات، قبل أن يعترف بان الأزمة المركبة بين كورونا والنفط أثرت كثيرا على القدرات المالية للبلاد.

**قرار تعيين بن عبدالرحمن يفاجئ الطبقة السياسية وفي مقدمتها الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية الأخيرة والتي كانت تنتظر حكومة سياسية لاحتواء التخبط الذي تعاني منه الجزائر منذ أكثر من عامين، بسبب انتفاضة الشارع**

ويبدو أن الرجل قد اختير لمهمة انتحارية بسبب التوجهات المؤلمة المنتظرة من طرف السلطة تجاه الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية، وليس بعيدا أن يكون في موقع مقدم أمام موجة غضب بدأت ملامحها تتشكل بفعل تراكم الأزمات الاجتماعية والمطالب الغفوية.

**إشكالية الغطاء السياسي**

رغم الضمانات التي يجوزها رئيس الدولة من طرف القوى السياسية الموالية للسلطة لدعم برنامجه، مع تقدمه لانتخابات الرئاسة كمرشح مستقل، فإن رئيس الوزراء الجديد غير بعيد أيضا عن أن يكون في عين إعصار مستقبلي سواء من طرف البرلمان أو المعارضة، خاصة في ظل توجهات غير

صابر بليدي  
صحافي جزائري



خرج الرئيس الجزائري عبدالحميد تبون عن إفرازات الانتخابات التشريعية ووضع مطلب الحكومة السياسية خلف ظهره بتعيينه خبيرا في المالية على رأس الحكومة الجديدة، في خطوة تظهر عزمه على تشكيل جهاز تنفيذي يفرغ معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد البلاد، لكن حضور صمود فريق أيمن بن عبدالرحمن تبقى محل شك في ظل استمرار أعباء الأزمة السياسية واستمرار القطيعة بين السلطة والشارع.

وسيكون وزير المالية ومدير بنك الجزائر السابق أمام تحدي التوفيق بين الطابع التكنوقراطي لحكومته وبين الشراكة الشكلية التي يريد رئيس الدولة إضفاءها على المشهد مع حلفائه السياسيين الفائزين في الانتخابات التشريعية الأخيرة، فهو مطالب بإيجاد التوافق والانسجام بين الأسماء التي سيختارها للقطاعات التقنية، وبين الأسماء التي تقترحها الأحزاب السياسية المذكورة والكتلة المستقلة.

ويبدأ الرئيس الجزائري من خلال وزيره الأول أنه مصمم على الذهاب إلى أبعد الحدود من أجل تنفيذ برنامج الانتخابي والتعهدات الـ45 التي وعد بها الجزائريين خلال حملته الانتخابية في الرئاسيات السابقة، ويكون اختياره للخبير المالي أيمن عبدالرحمن مؤشرا على أنه يريد فريقا تقنيا للنهوض بالقطاعات المتعثرة وحلحلة الأزمة المركبة، بينما يحتفظ لنفسه بالمسائل السياسية التي لا زال يتعمد تجاهلها رغم الضغط الذي تفرزه منذ نحو ثلاث سنوات.

وتأكد ذلك من خلال الكلمة المقترضة التي وجهها تبون إلى رئيس الوزراء الجديد خلال مراسم التعيين، والتي جاء فيها "أنت أهل للمهمة لأن ما ينتظرنا في المستقبل له علاقة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، إذن أنت مالي وعلى دراية بكل المسائل المالية".

ولم يسجل لرئيس الوزراء الجديد المكلف بمواصلة المشاورات السياسية مع القوى الحزبية والمستقلين لتشكيل الحكومة، أي حضور سياسي في وقت سابق، وليس في جعبته أي تقاليد سياسية، فالرجل المستقدم من قطاع المالية لشغل مناصب مهمة، مطالب في أول خطوة له بإقناع الأحزاب الشريكة للسلطة بالمشاركة في الحكومة والقبول بالعرض الذي يريده رئيس الجمهورية. ورغم حضوره بدعم الرجل الأول في الدولة وثقته فإن أول امتحانات بن عبدالرحمن سيكون أمام البرلمان الجديد، حين سيذهب ببرنامجه عمل الحكومة لنيل ثقته، خاصة وأنه أبان ارتباكا في مناسبات سابقة عندما سئل